السلطان عبد الحميد الثاني والقضية الفلسطينية

د . أمحمد عطية محمد يحي

أستاذ مشارك بكلية الآداب والعلوم / قصر الأخيار

جامعة المرقب / ليبيا

May70n@yahoo.com

ملخص البحث :

قضية السلطان عبد الحميد الثاني وتوليه السلطة في تلك الظروف الصعبة والحساسة من تاريخ الدولة العثمانية، وسط تزايد الأطماع الاستعمارية التي اجتمعت من كل الجهات بغية القضاء على الدولة العثمانية، وسعى هذا السلطان الشاب من استعادة عافية الدولة وقوتها ومحاولة النهوض بها من خلال إحياء الجامعة الإسلامية بين الشعوب العربية والإسلامية وكذلك استيعاب المستجدات المدنية التي حدثت في العالم وبذل كل الجهود بغية الاتصال بكل جديد في ميدان العلوم والتقنيات ونشر المدارس والجامعات، فكانت الدولة تعزز من خلال ذلك قوتها مع مرور الزمن وهذا ما كانت تخشاه وترفضه الدول الاوربية الاستعمارية، لذلك سعت إلى دعم خصومه حتى تمكنوا من تنحيته عن العرش ووصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم، وهذا الأمر يعد من أبرز نجاحات الماسونية الدولية في تاريخها، وخطوتها الأولى التي خطتها للاستيلاء على أرض فلسطين .

الكلمات المفتاحية :

جمعية الاتحاد والترقي ، الماسونية الدولية ، هرتزل ، التهويد .

Sultan Abdul Hamid II And the Palestinian .

Abstract

The case of Sultan Abdul Hamid II and his assumption of power in those difficult and sensitive circumstances of the history of the ottoman Empire, amid the growing colonial ambitions that gathered from all sides in order to eliminate the ottoman Empire, and this young sultan sought to restore the health and strength of the state and try to advance it through the revival of the Islamic University between the Arab and Islamic people, as well as absorbing the civil developments that took place in the world and making every effort to

communicate everything new in the field of science and technology and to disseminate in schools and universities .He supported his opponents until they were able to remove him from the throne and bring the assembly of union and progress to power, and this matter is one of the successes of international freemasonry in its history, and its first step that it planned to seize the land of Palestine .

المقدمة :

في تاريخ الأمم والدول أن من يتعرض للهزيمة أو الانهيار تنهار معه حضارته وثقافته وتاريخه، مع جوانبه العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فحينما سقطت الأمة الإسلامية لم يكتف المستعمر بتحطيم البيئة الداخلية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية فقط؛ بل عمد وبشكل مدروس ومخطط إلى طمس قطاعتها وحضارتها البعيدة حتى أصبح الكثير من أبنائها ضحية هذا المخطط المدروس من خلال المناهج التربوية التي فرضها المستعمر على شعوبنا العربية .

فمن بين القضايا المهمة التي طالها التشويه وعدم الوضوح؛ بل طمس معالمها؛ لكي تظل مجهولة للعقل ولتفكير المسلمين، وهي قضية السلطان عبد الحميد الثاني مع القضية الفلسطينية؛ حيث سعت القوى الغربية ومن معها في خلق انطباع وفكرة ارتسمت في أذهان الكثيرين من أبناء هذه الأمة في أن السلطان عبد الحميد كان مسئولاً عن التفريط في القضية الفلسطينية من خلال تقربه من الحركة الصهيونية ، وتلك فرية ، فلو سلمنا جدلاً أن ذلك كان صحيحًا – ونحن نعلم سطوة اليهود وقدرتهم المالية على إدارة شؤون الدولة في تلك الفترة – فما الداعي إلى إسقاط السلطان عبد الحميد والى أحداث المؤامرات والدسائس وعزله وسجنه إذا كان يوالى اليهود .

والحقيقة يجب أن نعلم أن وصول السلطان عبد الحميد الثاني للسلطة كان في فترة حساسة جدًا من تاريخ الدولة العثمانية التي كانت مليئة بالتقلب والضعف في أوضاع الدولة العثمانية؛ حيث انتشر الفساد واستشرى في مفاصل الدولة وفي كل ركن من أركانها ، ووسط تزايد الأطماع الاستعمارية في كل الجهات مع ما ترافق مع فساد وتردى الخدمات في الجهاز الإداري للدولة مع الضعف والانحلال الذي انتشر، ولم يسلم السلطان الطامح لتطبيق الإصلاح المنشود ومحاولته التصدي لقوي الاستعمار في الداخل والخارج .

وهنا نحاول طرح الحقائق بتجرد؛ لإزاحة الكثير من التساؤلات التي ترافقت مع عهد السلطان عبد الحميد بما حملته من تشويه لتاريخه ومواقفه بسبب وقوفه أمام اطماع الحركة الصهيونية بغية الهجرة وامتلاك الأراضي في فلسطين في فترة حكمه، ففلسطين كانت تحضى باهتمام السلطان، ومنذ وصوله بسبب ما ذكرناه من تنامي أطماع الصهيونية والاستعمارية التي كانت تسعى إلى تكوين وطن قومي لها في فلسطين، وقد سعى السلطان من خلال إصدار التشريعات والقوانين الإدارية والسياسية منع تحقيق تلك المخططات والتي حالت دون وصول المستعمرين الى أهدافهم، وكانت أولى الخطوات ربط سنجق القدس بالباب العالي مباشرة بعد أن فصلها عن سنجق دمشق، ولابد أن نسجل

أن السلطان وقف في وجه الإغراءات التي قدمها السفراء وممثلي وقناصل الدول الاستعمارية بغية دفعه إلى السماح بفتح الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ لكن السلطان ظل صامدًا في رفضه التفريط في أي جزء من فلسطين مع ما تعانيه بلاده من فساد في دوائر الدولة بسبب دسائس القناصل الاستعمارية (**ياغي ، 1996 م ، 211**) .

- **فلسطين في فترة السلطان عبد الحميد الثاني :**

كانت فلسطين في ظل الحكم العثماني تابعة إداريًا للشام التي كانت تتألف من عدة ولايات هي: حلب، بيروت، الشام أو سوريا، متصرفية جبل لبنان، وجميعها كانت تتبع في شؤونها العسكرية إلى مشير العرض الهمايوني الخامس من الجيش العثماني ومركزه دمشق، أما فلسطين فكانت مقسمة إداريًا على النحو التالي: في الشمال / متصرفية عكا وتشمل أقضية حيفا ، طبريا ، صفد . (**النتشه ، 1991م ، 164**).

- متصرفية نابلس، تشمل: قضائي جنين ، طولكرم، وهي تتبع بيروت .
- في الجنوب: متصرفية القدس الشريف المستقلة، وتشمل: أقضية القدس، يافا، غزة ، الجليل، بئر السبع، وتخضع مباشرة إلى الباب العالي، أما ولاية شرق الأردن فجعلت جزء من ولاية دمشق .

وكان سكان العرب يتمتعون بحق المواطنة في الدولة العثمانية ويمارسون حقوقهم شأنهم شأن باقي إخوتهم المواطنين داخل الدولة العثمانية (**حلاق ، 1980 م ، 164**)، فلهم الحق في انتخاب ممثليهم في البرلمان العثماني وانتخاب المجالس البلدية والإدارية ، فكان من أبناء فلسطين من تولى مناصب إدارية عالية في الدولة العثمانية .

ويجب أن نشير إلى أن تلك الأوضاع لم تستمر بسبب مساعي العديد من سفراء وقناصل الدول الاستعمارية إلى تقديم المساعدة المشبوهة إلى أعداد من اليهود الموجودين داخل فلسطين، والذين تمتعوا بتسامح الدولة العثمانية وأهل فلسطين؛ لكنهم كانوا يسعون إلى تحقيق حلمهم بوطن في فلسطين، تلك الرغبة تلاقت مع تلك الدول الاستعمارية التي سعت بكل الوسائل إلى تحقيق ذلك الأمر من خلال السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ لكن كل تلك الخطوات اصطدمت برفض السلطان عبد الحميد الثاني بالرغم من الإغراءات والتهديدات، وعلى لسان سفيره في واشنطن أعلن بوضوح رفضه بيع فلسطين أو التفريط بأي جزء منها؛ بل أوقف هجرة اليهود الروس إلى فلسطين عندما شعر بخطورتها (**قاسمية ، 1973 م ، 23**)، وكان السلطان يعلم مدى تغلغل الفساد الإداري في جهاز دولته وفي الإدارة العثمانية في فلسطين؛ لذلك كان أكثر حرصًا عند انتقاء الموظفين المشهود لهم بالنزاهة والوطنية لتعينهم في سنجق القدس بشكل خاص حتى لا يقعوا فريسة إغراءات قناصل الدول الاستعمارية ، وكان من بين الموظفين المخلصين الذين عينهم السلطان (رؤوف باشا 1876 – 1888 م)،الذي عين في القدس، فكان في صراع مع اليهود؛ لأنه كان حريصًا على منعهم من دخول القدس إلا بالطرق القانونية فقط فكانت تلك مرفوضة منهم، مما أستدعى تحريضهم السفراء والقناصل الأجانب المتعاطفين مع اليهود عليه فدخل في صراع معهم بسبب رفضه للهجرة اليهودية (**زروق ، 1973 م ، 34**) .

وبسبب المذابح الروسية ضد اليهود وشعور السلطان بأنهم سوف يتجهون إلى القدس، أرسل في 1882 م رسالة أبلغ البعثات الدبلوماسية لدى الباب العالي قرار مجلس الوكلاء العثماني يمنع اليهود من الاستيطان في فلسطين، وكانت القوانين تسمح فقط بالحج والزيارة ولمدة محددة 3 أشهر (**حلاق . 1980 م ، 97 . 98**)، وبسبب تنامي شعور الدولة العثمانية بالنشاط الصهيوني في فلسطين سعت إلى متابعة إصدار القرارات والقوانين التي تمنع الأجانب من تملك وشراء الأراضي في فلسطين ، ومع انتشار المستعمرات اليهودية، في منع اليهود كما ذكرنا من الدخول للزيارة والحج فقط من خلال التشديد على كل يهودي يصل يافا من دفع مبلغ وقدره 50 ليرة تركية لقاء تعهده بمغادرة فلسطين خلال 31 يومًا ولم تكتف السلطات العثمانية بذلك بل عمدت إلى تبليغ الدول الأجنبية استياءها من مواقفها التي تشجع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولذلك أصدرت الدولة العثمانية قوانين إضافية نصت على حمل اليهود الأجانب جوزات سفر توضح عقيدتهم اليهودية؛ لكي تكون زيارتهم محدودة، ورفضت السلطات العثمانية منح تصاريح زيارة لمن لم يحصل على سمات دخول من القنصليات العثمانية في تلك البلدان ، وقد بلغ تشديد الدولة العثمانية في تنفيذ القوانين التي تمنع اليهود من الدخول إلا بالصفة القانونية حتى إنها منعت نائب القنصل الانجليزي في انطاكية من الدخول مالم يقدم تعهدًا بمغادرة البلاد خلال الفترة المحددة باعتباره يهوديًا. (**حلاق، 1980م، 151– 153**).

كانت الاجراءات المشددة بفضل وجود شخصيات كانت مهتمة بتطبيق القوانين لمنع الهجرة أمثال متصرف القدس (محمد شريف رؤوف) الذي عرف عنه تطبيق تلك القوانين بشدة وصرامة ومع تركه لمنصبه شعر أعيان القدس بأن القيود المفروضة والصارمة في فترته بدأت تقل وتنخفض مما سمح بنزوح بعض اليهود وتمكنهم من شراء الأراضي مما جعل الأعيان يقدمون التماسا إلى السلطان عبد الحميد الثاني عام 1891 م وقد استجاب الباب العالي لذلك وانتبه، وتم تجديد تلك القيود على إقامة اليهود وعلى بيع الأراضي لهم عام 1892 م بإصدار قانون يحرم بيع أراضي الحكومة إلى جميع اليهود بما فيهم رعايا الدولة العثمانية اليهود. (**الخولي ، 1973 ، 7 – 13**)؛ لكن مساعي الحكومة اصطدمت بالكثير من الحيل والدسائس التي أشتهر بها اليهود؛ حيث إنهم سعوا إلى تحقيق أهدافهم بكل الطرق الممكنة وعندما تواجههم مشكلة يسعون عبر الخداع تذليلها مثل ما حدث مع والى القدس (رؤوف باشا) الذي كان حريصًا على منعهم من الدخول وبشدة وكذلك رفضه السماح لهم بناء المراكز الدينية اليهودية داخل مستوطناتهم فعملوا على عزله، وحدث ذلك عام 1889 م، وتم العمل على أن يكون في مكانه شخص موال ومناسب وأقل عداء لمخططاتهم. (**جريس ، 1981 م ، 110**).

هناك حقيقة تاريخية لابد من الإشارة إليها، وهي أن الدولة العثمانية كانت ترحب بقدوم اليهود إلى ربوع دولتها وتسمح لهم بالسكن في أي منطقة، وهو تقليد اتبعته الدولة منذ طرد اليهود من الأندلس في نهاية القرن الخامس عشر؛ لكن هذا الموقف المتسامح تغير مع شعور الدولة العثمانية بظهور الحركة الصهيونية ومطالباتها بقيام وطن قومي في فلسطين، وهذا ما رفضته الدولة العثمانية ووقفت ضده، فهي كانت تعي وتخشى من نشوء مشكلة قومية داخل دولتها. (**جريس ، 1981 م ، 108– 109**)، وبالرغم من قسوة الظروف كانت الدولة العثمانية تسعى إلى

معالجة المشاكل التي تحدث في فلسطين، والاستجابة إلى الشكاوى المقدمة من سكانها العرب ضد تنامي الهجرة اليهودية، أو عند شعورهم بانحراف المسئولين والعثمانيين مثل ما حدث مع حاكم القدس (رشيد بك) الذي كان مساندًا ومسهلاً للهجرة اليهودية ومتعاونًا مع القناصل الأجانب مخالفًا بذلك القوانين العثمانية الصارمة، فتم استبداله عام 1906 م بحاكم آخر وضع القيود وتطبيق تلك القوانين على الهجرة في المقام الأول. (**جونسن، 1973 م، 126**)؛ لكن كل تلك الأمور تغيرت بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني ووصول الاتحاديين (تركيا الفتاه) للحكم وهم الذين كانوا على علاقات وثيقة وطيبة مع الحركة الصهيونية والماسونية العالمية، عليه فقد انفتح باب الهجرة الصهيونية وشراء الأراضي على مصرعيه (**مصطفي ، 1982 م ، 249**)، وفي هذه الأجواء الصعبة تأسست العديد من المؤسسات الوطنية والخيرية وبشكل خاص بالقدس الشريف للوقوف في وجه الأخطار الوشيكة التي تهدد البلاد والعباد .

- **اليهود في الدولة العثمانية :**

عاش اليهود داخل الدولة العثمانية بسلام بعكس ما عانوه أثناء وجودهم في الدول الأوربية من خوف وتهديد وتلك الحالة كانت تتفاقم لتنتهي بمذابح وتهجير، ويكفي أن نشير إلى أن وجود اليهود في فلسطين كان يحضى بالرعاية، ولم يرفض وجودهم إلا عندما شعرت الدولة العثمانية والمسلمون عمومًا بخطورة المخططات الصهيونية وهنا اختلف الأمر، لذلك كانت تلك التدابير التي عملها السلطان عبد الحميد الثاني سنة 1882 م من خلال قرارات منع اليهود من الدخول إلا بالصفة الرسمية كحجاج وليس مستوطنين (**جونسن ، 1972 م ، 16**)؛ لكن يؤخذ على تلك القرارات عدم جديتها بشكل كبير بسبب فساد بعض المسئولين الإداريين، كما أن تلك القوانين طبقت على اليهود القادمين الأجانب دون اليهود القاطنين في البلدان المحيطة بفلسطين والخاضعة للدولة العثمانية، فقد كان باستطاعتهم الاستيطان في فلسطين، وتظل الإشارة إلى أن عدد اليهود سنة 1814 م الموجودين في فلسطين كان حوالي 10.000 يهودي فقط ، وبلغوا سنة 1914 م عدد 35.000 يهودي. (**توما ، 1973 م ، 12**).

ويكفي أن نشير إلى أن علاقة اليهود بفلسطين – وعلى طوال العصور وقبل ظهور الحركة الصهيونية الاستعمارية – كانت مجرد صلة دينية عاطفية، ولن تكون لهم أي أطماع سياسية، فقد الرغبة الدينية المشفوعة بالإقامة قرب تلك المقدسات وممارسة حقوقهم الدينية في المناطق التي تعتبر عندهم مقدسة أمثال: (القدس، صفد، الخليل، طبرية)؛ لكن ظهور الفكر الاستعماري الصهيوني الذي كان يتطلع إلى تنفيذ المشروع الصهيوني بإقامة الوطن اليهودي بفلسطين، ووسط تشابك المصالح والغايات مع الساسة المستعمرين بدأ مشروع (العودة إلى أرض الميعاد) تلك الأماني والرغبات وجدت آذانًا مصغية في المجتمعات الغربية التي وجدتها فرصة لتخلص من هذه الفئات اليهودية التي سيطرت على الكثير من الموارد المالية، وتحت شعورهم بأنهم تعرضوا للاضطهاد والمطاردة وإن كانت تلك الدول هي من فعل ذلك بسبب تحميل اليهود جريرة الكثير من الاضطرابات، واليهود لم يجدوا الأمان والحماية وحرية العبادة إلا في البلدان الإسلامية التي كانت ترى في حماية اللاجئين حق وواجب. (**اللبدي ، 1982 م ، 18**)، لذلك عمل بكل حرية في عديد المجالات التجارية والمالية والعلمية داخل إطار الدولة العثمانية وتمتعوا مثل غيرهم من الأقليات بقدر من الاستقلال الذاتي والإداري والديني، فقد كان لهم حاخام يعد ممثلاً لدى الحكومة، وكانت لهم محاكمهم

الخاصة التي تقضي بحل نزاعاتهم ناهيك عن وجود مدارسهم الخاصة التي تمتعت بالاستقلال الذاتي والمالي (**النتشه، 1991 م ، 28**)، وتكفي الإشارة إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني عامل اليهود بطريقة طيبة تجلت في اعتبار الحاخام الأكبر من كبار رجالات الدولة، وعمل السلطان تقليدًا سنويًا في عيد الفصح اليهودي؛ حيث كان يقوم بإرسال الأموال لكي توزع على الفقراء اليهود في العاصمة العثمانية، وعندما أقصي اليهود من انتخابات حكومة كريت سنة 1881 م عمل السلطان على إلغاءها، وأسهم السلطان في الكثير من المواقف على التخفيف من معاناة العائلات اليهودية مثل ما حدث في حريق الحي اليهودي (حسكني) عام 1882 م في القسطنطينية بقدر ما استطاع من إمكانيات، والأمر الذي يجب عدم إغفاله أن توافد اليهود إلى سائر الدول العربية كان ينظر إليه بعدم المبالاة والاهتمام وسيطرت عليه العاطفة الإنسانية تجاه هؤلاء المهاجرين (**الغوري ، 1955 م ، 23**)، الذين قدموا من أجل العبادة أو الهروب بسبب الاضطهاد والعنف في البلدان غير الإسلامية بدون السؤال عن أسباب تلك الأمور ومذاعات تعرضهم إلى تلك الأفعال، فكانت النتيجة أنهم ردوا المعروف بشكل عدائي ووحشي عندما وجدوا الفرصة. (**ليلينتال ، 1957 م ، 294**).

والخلاصة أن اليهود وطوال المراحل التي عاشوها سكنوا العديد من المناطق والدول دون أن يتعاشوا أو يتآلفوا وينسجموا مع شعوب تلك المناطق بسبب تقوقعهم على أنفسهم، فهم عاشوا في أحياء منعزلة مقفلة عليهم سميت (الخيتو Ghetto System) فكرهتم تلك الشعوب على السوء ونبذتهم وأساءت معاملتهم؛ بل حرمتهم في العديد من الأوقات من تولي المناصب العامة، فهم أكرهوا في أوروبا على التنصر وعندما رفضوا تم طردهم، فمثلاً طردوا من إنجلترا سنة 1290م، ومن فرنسا 1306م، ومن إسبانيا 1493م، ومن روسيا 1881م، أما مع المسلمين فقد وجدوا التسامح الديني، فقد رحبوا بهم وبكل اللاجئين ممن لجؤوا إلى بلدانهم وساروا على النهج من العزلة التي عاشوها دون أن يكون هناك أي مبرر سوى رغبتهم، فوصل بعضهم إلى مناصب عالية في الدولة العثمانية فكان منهم الوزراء والنواب. (**أورخان ، 2008 م ، 205**) .

- **دواعي معادة اليهود للسلطان عبدالحميد الثاني:**

لابد قبل الحديث عن تلك الدواعي من معرفة واقع الأحداث الجارية في الدولة العثمانية وأبعاد ظروف المشروع اليهودي الصهيوني الاستعماري؛ لأن فهم طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في الدولة ككل وفلسطين باعتبارها إحدى الأقاليم التابع لها، يعطينا تصور لوقائع الأحداث، فنحن نعلم أن الدولة العثمانية طوال فترة حكمها للمنطقة العربية منذ عام 1517م وصولاً إلى عام 1912م حافظت وبكل قوة على عروبة فلسطين بالرغم من الصعوبات والمحن التي تعرضت لها. (**هاسلب ، 1974 م ، 77**)؛ لكن في أواخر الدولة العثمانية ومع تولي سلاطين اتسموا بالضعف وعدم القدرة على إدارة شئون الدولة؛ بل وسط إهمال بكل جوانب الدولة مما سمح بانتشار الفساد والرشوة فوجدتها الدول الاستعمارية فرصة لتحقيق غايتها، فأخذت الأطماع في التنامي من خلال تدخل سفرائها وقناصلها في كل كبيرة وصغيرة في الشئون الداخلية للدولة.(**النتشه ، 1991 م ، 43**)، وزادت

تلك الأطماع مع ظهور الامتيازات التي بدأ السلاطين في منحها لبعض من تلك الدول الأوربية الاستعمارية والتي سمحت لها بالوصاية على الطوائف والأقليات الموجودة داخل الدولة تحت مبدأ حمايتها فأخذت الأمور في التدهور.

ففي عهد السلطان عبد العزيز (1861 م – 1876 م) بدأت تلك البوادر في الظهور وتدب في جسد الدولة؛ حيث ظهرت الجمعيات السرية التي يديرها القناصل الروس وتمولها السفارة الروسية في القسطنطينية التي وجدت في تنامي فساد وإسراف السلطان فرصتها خاصة بعد أن أصبحت خزينة الدولة خاوية، مما اضطر السلطان إلى عدم قدرته على سداد ديونه لعديد من البلدان، وسط هذه الظروف بدأت الأصوات المنددة بوصول الأحوال إلى هذا الحد بالارتفاع بين الرعية، وبدأت المطالبات بالإصلاح والدعوة إلى الدستور في الارتفاع، فعمت الفوضى في العديد من المقاطعات منها البوسنه والجبل الأسود وانتشرت الصراعات التي أدت إلى مذابح بين المسلمين والأرمن (**لبن وآخرون ، 1995 م ، 12**)، وتلك هي البيئة التي يرغب الأوروبيون في حدوثها للتدخل تحت مبررات حماية رعاياها المسيحيين وخوفًا من تأزم الأوضاع قام السلطان عبد العزيز باستدعاء (مدحت باشا) بغية إصلاح الأمور ومحاولاً معالجة الموقف؛ لكنه سعى إلى إقصاء السلطان من الحكم والدعوة إلى تولي ولي العهد (مراد) والذي لم يكن أحسن حالاً من عمه؛ حيث عرف بإدمانه على شرب الكحول التي خلت بقراراته وبعقله؛ حيث كان يعاني من اضطرابات عقلية استدعت عرضه على أخصائي من فينيا معروف بمعالجة الأمراض العصبية. (**هاسلب ، 1974م، 87**).

وسط هذه الأوضاع كانت الدولة تمر بفترة عصيبة؛ حيث بدأت ولايات صربيا والجبل الأسود والبوسنه في الدعوة للعصيان ومهاجمة الدولة العثمانية، وفي بلغاريا كذلك عمت الفوضى بسبب تحريض الروس لهم، فحدثت الكثير من المواجهات التي أدت إلى مذابح، في هذه الأوضاع الصعبة والمصيرية تولى السلطان عبد الحميد الثاني مقاليد الأمور مكان أخيه السلطان مراد الذي عزل في 30 تشرين الأول 1876م بسبب قصوره العقلي على إدارة الدولة ليصبح السلطان عبد الحميد السلطان الرابع والثلاثين . (**باتريك ، 1986 م ، 93**)، وكما أشرنا تولى السلطان عبد الحميد والدولة تعاني أسوأ أوضاعها، فقد كانت الدول الاستعمارية تسعى بكل قوة إلى ايجاد موطئ قدم عن طريق قناصلها، وكانت مسألة حماية الأقليات الدينية والحصول على مزيد من الامتيازات هي الغاية التي يسعى الكل للحصول عليها للمزيد من التدخل في شئون الدولة الضعيفة، وبالرغم من الأوقات الصعبة كان اليهود يعيشون براحة وأمان بعكس غيرهم من اليهود، ففي روسيا كانوا يتعرضون للاضطهاد ومصادرة أملاكهم وفق مخطط استعماري الغاية منه تنفيذ مشروعها الصهيوني في فلسطين ، كما ظهرت بعض النظريات التي تسعى إلى إظهار اليهود باعتبارهم عناصر شريرة تسعى إلى إفساد البشرية والسيطرة عليها بما عرف (برتوكولات حكماء بني صهيون) .

هذه الأطروحة تناقض ما كانت تدعو إليه الحضارة الإسلامية من تسامح ورفض للعبودية، والمتابع للأحداث يرى أن الاهتمام الأوربي بفلسطين تزايد بشكل مفرط بعد هزيمة حاكم مصر محمد على عام 1840م من قبل العثمانيين، فسعوا إلى تقديم الدعم لمخططات بناء الكنائس والأديرة سنوات 1833م – 1914م والعمل على فتح المزيد من القنصليات الأجنبية في القدس، فقد افتتحت إنجلترا قنصلية عام 1838م في القدس تحت فرضية تقديم الدعم والحماية لرعاياها اليهود من بينهم ، وهي الذريعة التي وجدتها إنجلترا مدخلاً لتوطيد وجودها في فلسطين

والقدس بشكل خاص (**النتشه ، 1991 م ، 93**)؛ لكي تتمكن من التدخل في الشؤون الداخلية لتحقيق المشروع الصهيوني، فهي استغلت فترة الصراع الدولة العثمانية محمد على بغية الضغط عليها للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين تحت مزاعم الاستفادة منهم؛ لأنهم يملكون نفوذًا وقوة تمكن الدولة العثمانية من الاستفادة منهم، وفي مسعى واضح لدعم اليهود دعت القنصلية الانجليزية في القدس عام 1841م بأنها المسئولة عن تحقيق مشروع إسكان اليهود في فلسطين.(**هاسلب ، 1974 م ، 125**) .

ولكي نعلم دناءة المشروع الانجليزي وتخفيه تحت ادعاءات ووسائل غير واضحة نشير إلى حصولها على فرمان عثماني لبناء مستشفى خارج مدينة القدس على أرض تم شراؤها؛ لكنهم عدلوا عن ذلك الأمر ليصبح مشروعًا لبناء مساكن شعبية لليهود تحت حجة ازدحام الحي اليهودي، وبالرغم من تنبه السلطات العثمانية لذلك ومحاولة إيقاف المشروع لكن تدخلات القنصلية الانجليزية في استنطبول حالت دون ذلك فتم معالجة الأمر واستمر البناء فكانت تلك أول أسس لحي يهودي في القدس عرف فيما بعد (حي يمين موش)، ولم تصل سنة 1892م حتى وصل عدد الأحياء اليهودية إلى 8 أحياء، ومع ازدياد ضعف الدولة العثمانية واستمراها في منح الامتيازات القنصلية إلى دول فرنسا وهولندا، والنمسا، وألمانيا وأمريكا، والتي سعت كلها إلى منح اليهود حق اللجوء إلى فلسطين باعتبارهم رعايا لهذه الدول مما سمح لهم بالازدياد بشكل كبير.(**عبد الحميد الثاني ، 1977 م ، 27**).

كان موقف سكان فلسطين من العرب متفطنًا لكل تلك المخططات والنشاط المبكر للاستعمار الصهيوني هو التصدي والمقاومة بكل ما تملك، وبالرغم أن السلطات العثمانية حاولت تدارك ذلك من خلال إصدار القوانين تتعلق بكبح الهجرة سنة 1882م، إلا أن المحاولات اليهودية لم تتوقف من السعي إلى إقناع السلطان عبد الحميد بتغير تلك القوانين المتعلقة بالهجرة؛ لكن كل تلك الجهود اصطدمت برفض السلطان على التراجع عن رفضه لإقامة اليهود، وهجرتهم غير قانونية في فلسطين مما أدى إلى طرده للمندوب الإنجليزي الذي حاول بكل ما يستطيع لكي يغير السلطان عن موقفه بالرغم من وساطة المندوب الأمريكي (**الحلاق ، 1980 م ، ص 84 – 85**)، كما يجب أن نشير إلى التناقض العجيب في الموقف الروسي الذي كان يقوم بتهجير اليهود ومصادرة أموالهم، وقتلهم وارتكاب العديد من المذابح أن يدعوهم إلى إنشاء جمعيات تساهم في تهجيرهم إلى فلسطين فظهرت مثل جمعية (إحباء صهيون) التي ساهمت في هجرة اليهود من روسيا إلى فلسطين بالإضافة إلى دعوتها إلى إنشاء ما عرف بالمستوطنات الزراعية؛ لكن السلطات العثمانية رفضت منحهم الإذن لذلك (**قاسمية ، 1973 م ، 23**)، فالسلطان عبد الحميد كان يدرك بشكل كبير مدى تنامي الأطماع الاستعمارية والضغوط المتنامية عليه التي أدت إلى توتر العلاقات الدبلوماسية مثل ما حدث مع المندوب الأمريكي الذي حثه هرتزل للضغط على السلطان لكي يسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين ومع رفض السلطان فأدى ذلك إلى مغادرة المندوب الأمريكي، وللأمانة – وبالرغم من صلابة موقف السلطان وحكومته وسط كل الظروف المحيطة بالدولة – لم ينجح في الاستمرار بسبب بعض الفاسدين من مسئولي الإدارة العثمانية في فلسطين الذين تخلوا عن تطبيق تلك القوانين وسمحوا بالتعاون مع القناصل الأجانب في دخول

اليهود دون تسجيلهم، فاستمرت الهجرة بشكل مستتر بفضل تخاذل وخيانة هؤلاء المسئولين. (**عبدالله ، 1980 م، 13 – 15**).

- **محاولات هرتزل والحركة الصهيونية :**

سعت الحركة الصهيونية وبشكل منتظم اعتبارًا من عام 1897م للقاء السلطان عبد الحميد الثاني في محاولة لإقناعه بضرورة وفائدة فتح باب الهجرة اليهودية والسماح بإقامة المستوطنات اليهودية، هذه الاتصالات تمت بتوجيه من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية وبشكل خاص إنجلترا وألمانيا، فاليهود وهرتزل كانوا يعلمون الظروف القاسية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية خاصة من الناحية المالية، فسعوا إلى الاستفادة من هذا الأمر من خلال عرض بحل تلك الإشكالية المالية للدولة مقابل تنفيذ تلك الوعود التي أشرنا إليها، وتم إيصال تلك الأفكار إلى السلطان عبر وسطاء واضعين أنفسهم كخدم للسلطان وللدولة العثمانية من خلال استخدام الصحافة اليهودية في العالم لنيل رضا السلطان الذي لم يقبل كل ذلك ورفض تلك العروض بشكل قاطع .(**المسيري ، 1975 م ، 142**)، ومع تعدد تلك الاتصالات والضغوط كان لابد من أن يسمع السلطان من هرتزل شخصيًا ، فتم دعوته في مايو 1901م إلى استنطبول بصفته (ممثلاً لليهود وصحفيًا ذو تأثير) بجريدة (News Frcie Press)، وأنه حذر قبل ذلك من فتح أي حديث مع السلطان يتعلق بالصهيونية نهائيًا، فقام هرتزل بعرض تقديم المساعدة على الدولة العثمانية لتسديد ديونها للممولين الأجانب الذين كانوا يضغطون ويتدخلون في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية من خلال تقديم قرض طويل الأمد يقدمه الرأسماليون اليهود مقابل (بيان صدقة) يقدمه السلطان تجاه اليهود مرحبًا بقدومهم إلى الدولة العثمانية والاستيطان فيها ، وظلت المفاوضات مستمرة طوال عامي 1901 م – 1902م؛ لكن لم تسفر عن شيء بسبب رفض الدولة العثمانية بالاستيطان الجماعي مع ميولها في منحهم الجنسية العثمانية باعتبارهم من مواطني الدولة مع رفض الدولة الاستيطان في القدس بشكل خاص مع السماح لهم بالإقامة في أي جزء من الدولة تقرره السلطة العثمانية؛ لكن هرتزل رفض ذلك باعتبار أن أصل المفاوضات منذ البداية كان يتعلق بفلسطين فقط دون غيرها من المناطق وهذا ما عرفته السلطة العثمانية منذ البداية .(**جريس ، 1981 م ، 165**) .

ولم ينجح هرتزل بعد لقائه السلطان مرتين بفضل توسط القائم بأعمال السفارة الإنجليزية بالعاصمة العثمانية الأستانة السيد (مارلنغ) من إقناع السلطان الذي رفض كل مشاريع الهجرة ومحاولات إدخال اليهود بشكل جماعي وعمليات الاستيطان في القدس. (**قاسمية ، 1973 م ، 42**) ، وأمام هذا الموقف المتصلب الرافض لكل تلك الصيغ حاول هرتزل عبر رسالة مؤرخة بتاريخ يوليو 1902م من إشاعة أمر هو غير صحيح في الأصل باعتبار السلطان لم يمانع في قبول عرض هرتزل؛ لكن بتوطين اليهود في العراق، وهذا ما رفضه هرتزل؛ لأنه في نظره لا يشمل فلسطين وهي المقصد، وهذا الأمر محض افتراء للضغط على السلطان وإحداث مشاكل داخل كيان الدولة. (**الخولي، 1973م، 89**)، ومع يأس الدول الاستعمارية وعملائها الصهاينة من الحصول على ما يرغبون من السلطان سعوا في التفكير في التآمر علي قتله أو إسقاطه من الحكم وجرى تداول العديد من الأفكار، وفي وسط هذه الأوضاع المشحونة برفض السلطان لكل تلك المشاريع عمل اليهود عبر (جمعية الاستعمار اليهودي) في استعمال الوسائل غير القانونية لشراء

الأراضي من العائلات غير العربية كموطأ قدم لهم مستخدمين الرشوة وشراء الذمم لمسئولي الدولة العثمانية في الادارة العثمانية في فلسطين، ويجب الإشارة إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني وفي مذكراته تحدث عن تلك المفاوضات وما شابها من دسائس وحيل ليوضح مدى سعي الحركة الصهيونية والمرتبطة مع المحافل الماسونية العالمية في تحقيق حلمهم في قيام دولتهم اليهودية؛ لكنه كان واعيًا وعالماً لتلك المقاصد لذلك كان حكم هذا السلطان على نفسه بالخلع وعلى تاريخه وسمعته بالتشويه والافتراء (**حلاق ، 1980 م ، 205– 206**)، وهذا ما كان السلطان يتوقعه وأشار إليه بشكل مفصل في رسالته التي أرسلها إلى شيخ الطريقة الشاذلية (الشيخ محمود أبو الشامات) في دمشق موضحًا بأنه لم يتخل عن الخلافة الإسلامية، وأنه أجبر على ترك الخلافة قصرًا بسبب رؤساء جمعية الاتحاد والترقي الذين أصروا على تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وعندما رفض ذلك اتفقوا جميعًا على خلعه سنة 1909م وإرساله إلى (سيلانيك)، وهي مدينة يونانية كانت وقتها تحت الحكم العثماني وذات أغلبية يهودية وبقي فيها تحت الإقامة الجبرية. (**عبد الحميد الثاني ، 1977 م ، 15**) .

- **دور اليهود والقوي الدولية في خلع السلطان :**

رافق تولي السلطان عبد الحميد الثاني ومن بداية سنة 1876م اهتمامًا بالغًا بمستقبل فلسطين والأراضي المقدسة والولايات العربية مع شعوره بمدى تنامي خطورة الأطماع اليهودية بالهجرة إليها، لذلك عمل على تشديد القوانين ضد تلك الهجرة، هذا الأمر بكل تأكيد خلق عداوة وكراهية وتآمر من قبل تلك المنظمات الصهيونية التي تحضى بدعم القوى الأوربية، فهي لم تتوقف عن محاولاتها لشراء الأراضي الفلسطينية؛ حيث سعى(حاييم غوديلا) لشراء مساحات واسعة من الأراضي بغية إسكان اليهود فيها؛ لكن السلطان عبد الحميد تفطن للأمر ورفض ذلك، لكن هذا الأمر لم يوقف المنظمات اليهودية الصهيونية؛ حيث سعت من خلال مؤسساتها الاستعمارية التي أنشئت لذلك الأمر جمعية مثل(أحباء صهيون) التي عملت بنشاط داخل الدولة العثمانية ، وقدمت العديد من طلبات الهجرة إلى القنصل العثماني في(أوديسا) للحصول على إذن للهجرة إلى فلسطين؛ لكن السلطان رفض تلك الأمور وأمام ذلك طلب(لورنس أوليفانتL. Oliphant) دعم السفير الأمريكي في إسطنبول؛ لكن السلطات العثمانية أبلغته بأن اليهود يحق لهم الإقامة في كافة أرجاء الدولة العثمانية إلا في فلسطين، فلم يجد السيد أوليفانت من بد إلا نشر الأكاذيب وتشويه موقف الدولة العثمانية التي قامت بطرده من إسطنبول ومنعته من دخولها مرة أخرى لذلك اتجه إلى توسيط الوزير الأمريكي المفوض في إسطنبول (استرولس) الذي حاول الاجتماع مع السلطان عبد الحميد الثاني ومحاولة إقناعه بالهجرة اليهودية؛ لكن السلطان لم يوافق ورفض ذلك، وأمام صلابة موقف السلطان بدأت الأنظار تتجه الى الإدارة العثمانية في فلسطين؛ حيث وجدوا ثغرات تمكنوا من خلالها العمل على تسهيل دخول اليهود بفعل رشوة الأنفس المريضة بمساعدة قناصل الدول الأوربية وعلى وجه خاص قناصل روسيا وألمانيا وأمريكا وإنجلترا، والسلطان واستشعارًا منه لخطورة الوضع، فقد سعى إلى إصدار العديد من القوانين الصارمة لكي يحد من الهجرة ففي عام 1888م أصدر قانون يفرض على اليهود حمل جوازات سفر توضح عقيدتهم اليهودية بغية فرزهم

للحصول على إذن سفر إلى فلسطين (حلاق، **1980** م ، **9**)، كذلك فشلت محاولات تيودور هرتزل في مساعيه لإثناء السلطات العثمانية بغية تحقيق أهداف المنظمة الصهيونية في هجرة اليهود بالرغم من العروض المالية والمساعدات؛ لكن موقف السلطان لم يتغير، ولم يكتف السلطان بكل ذلك فهو واعتبارًا من عام 1898م أصدر عدة قوانين جديدة منع بموجبها اليهود الأجانب من دخول القدس بالرغم من معارضة القنصليات الأوربية مما دفع (تيودور هرتزل) إلى توسيط الإمبراطور الألماني (غليوم الثاني) الذي زار الأستانة سنة 1898م؛ لكن تلك الجهود لم تنجح .

كذلك سعى هرتزل إلى توسيط وزير المستعمرات الإنجليزي (تشمربل Chamberlin)، ولم يكتف بذلك؛ بل سعى إلى توسيط وزير خارجية الفاتيكان الكاردينال (ميري دي فال) في محاولة للحصول على تأييد البابا بيوس العاشر؛ لكنه فشل كذلك فالبابوية كانت تعلم الأيدلوجية الصهيونية . (حلاق ، **1980** م ، **16**)، وبالرغم من موت تيودور هرتزل سنة 1904م، فإن الجهود لم تتوقف فقد سعى(ماكس نوردو M.nordeau) وحاييم وايزمان Ch . Weizmann إلى إحياء تلك الجهود طوال الفترة الممتدة 1905م – 1908م واستمر الموقف العثماني على حاله لذلك بدأ يظهر التعاون الصهيوني الأوربي الاستعماري متمثلاً في مؤتمر (كاميل بانرمان) الذي عقد سنة 1907م والذي عقد بغية تفتيت الدولة العثمانية وتقديم المساعدة للحركة الصهيونية للهجرة إلى فلسطين .

- **سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية :**

السلطان عبد الحميد كان يعيش ويرى ما وصلت إليه أوضاع الدولة العثمانية من تدهور بسبب تكالب الدول الأوربية الاستعمارية التي تحالفت عليهم؛ لذلك اتجه بنظره إلى العالم الإسلامي، فقد كانت فكرته قائمة على الحصول على دعم العرب والمسلمين من خلال تبني أفكارهم وتطلعاتهم، فهم بكل تأكيد وجدوا في صموده تجاه جهود الحركة الصهيونية في استيطان فلسطين فرصة للتقارب بينهم، كما لا ننسي أن الدولة العثمانية يعيش فيها العديد من القوميات والسماح بمنح اليهود امتيازات قد تحرك كل تلك القوميات للمطالبة بنفس الأمر، وهذا ما كان يعلمه السلطان وكان يعلم مدي الرفض الفلسطيني ومن خلفه العرب لأي تقارب أو تنازلات للحركة الصهيونية، لذلك عمل السلطان على فرض رقابة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ بل إنه في خطوة استباقية انتزع منطقة سيناء من حكومة عباس باشا (1892م – 1914م) بهدف الحفاظ عليها بعيد عن تطلعات الحركة الصهيونية في محاولاتها للسيطرة على العريش لجعلها نقطة انطلاق لتحقيق أهدافها في فلسطين. (حلاق ، **1980** م ، **23**) وفي خطوة أولى لتحقيق ذلك الهدف الإسلامي عبر الجامعة الإسلامية التي لا ينكر أحداثها كانت تهدف إلى تقوية سلطة السلطان عبد الحميد في العالمين العربي والإسلامي وبواسطتها استطاع السلطان أن يحتفظ بولاء العناصر الإسلامية غير التركية؛ لذلك جرى تقريب العديد من الشخصيات العربية الفاعلة أمثال (عزت باشا العابد، أبو الهدى الصيادي، جمال الدين الأفغاني، محمد عبده) واستمرارًا لسياسته بدأ السلطان في تنفيذ العديد من المشاريع مثل مشروع خط السكة الحديدية بالحجاز في سنة 1901م والذي انتهى منه سنة 1908م؛ حيث كان حلقة وصل بين

القسطنطينية والمدينة المنورة مما سهل عملية السفر للحج، كذلك لا يخفى أن له دوافع سياسة وعسكرية؛ لكي يسهل وصول قواته بسرعة إلى شبه الجزيرة العربية. (**انطونيوس ، 1966م ، 142**) .

ويجب أن نشير إلى ما ذكره الشيخ (محمد عارف الحسيني) حيث أشار إلى أهمية المشروع من نواحي دينية وسياسية واقتصادية، وقد أشارت الصحف العثمانية بأهمية المشروع في جلب المنفعة للجميع للبلاد العربية والدولة العثمانية، ويجب الإشارة إلى أن السلطان عبد الحميد سعى من خلال اعتبار الدولة العثمانية مقرًا للخلافة الإسلامية إلى تقديم الدعم للمؤسسات التعليمية بالإضافة إلى دعمها للطرق الصوفية أمثال (المولودية، القادرية، الرفاعية، الخلوتية) وقرب العديد من العلماء أمثال (عبد الهادي الصيادي، وظافر افندي المدني وغيرهم، إضافة إلى تقديم الدعم للمؤسسات الدينية والتعليمية والسعي إلى التقارب من الحركة الإسلامية الدعوية أمثال حركة عبد الكريم الخطابي بالمغرب، وحركة المهدي في السودان ، والحركة السنوسية في ليبيا. (**اورخان ، 2008 م ، 198– 199**).

- **سياسة السلطان عبد الحميد الدولية :**

اصطدمت المساعي اليهودية الصهيونية برفض السلطان عبد الحميد الثاني ومن خلال الكثير من القوانين التي أشرنا إليها سابقًا والتي وقفت ضد الهجرة اليهودية، لذلك عملت المنظمات اليهودية على البحث عن طرق مختلفة؛ لكي تخرق تلك القوانين عن طريق استخدام طرق ملتوية اعتمدت على رشوة السلطات المحلية أو من خلال تهريب اليهود وإدخالهم إلى فلسطين بصفة غير شرعية؛ لذلك لجأت للمنظمات اليهودية للتنسيق مع الدول الأوربية بغية السيطرة على فلسطين من خلال تأييدهم لجعلها قاعدة متقدمة للمصالح الأوربية داخل الدولة العثمانية، وأمام هذه الأوضاع وجدت المنظمات اليهودية فرصتها مع الدول الأوربية ومن خلال الاتفاق مع يهود الدونمة للسعى لإنهاء حكم السلطان عبد الحميد وتقسيم الدولة العثمانية والسيطرة على أملاكها، لذلك عملوا على تغذية الروح القومية والانفصالية للعناصر والأقليات الموجودة داخل الدولة العثمانية، وهذا المسعى كان بتوافق مع جهود الدولة الأوربية الاستعمارية بغية إضعاف الدولة العثمانية؛ لذلك رأينا إنجلترا وأمريكا يقدمان الدعم بكل أنواعه للأرمن في حركتهم الانفصالية ضد الدولة العثمانية سنة 1890م، وازدادت التدخلات الأوربية والدولية في شؤون الدولة العثمانية مبلغًا كبيرًا بعد انعقاد مؤتمر برلين؛ حيث تم الاتفاق فيما بينها على وضع بند يتعلق باليهود المقيمين داخل الدولة العثمانية من خلال السماح لهم بممارسة حريتهم وشعائرهم، ولم يتوقف الأمر على ذلك؛ بل إن البعثات الأوربية التي كانت تأتي بحجة البحث عن الآثار التاريخية كانت في الأصل تبحث عن البترول، فهذه المساعي كانت تنطوي على رغبة الدول الأوربية في معرفة كل ما يحدث في الدولة في جوانبها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فهي قد عقدت العزم على تقسيم الدولة العثمانية، ولتحقيق تلك الغاية عملوا على التعامل مع كل الفرص المتاحة لتحقيق غايتهم، فكانت الأيدي ممدودة إلى العملاء المحليين وإلى الطامعين من الأجانب لتدمير الدولة العثمانية، كما أنهم استغلوا صراعات الوزراء التي أدت إلى مزيد من المؤامرات التي شكلت جانبًا آخر من مشاكل الدولة .

أمام هذه الأوضاع المتداخلة سعى السلطان عبد الحميد إلى مواجهة كل ما يدبر للدولة؛ لكنه لم يجد الحل ولا القدرة على مواجهة التدخلات الأوربية المتزايدة بسبب الامتيازات الأجنبية التي كانت منحت لها فيما سبق، فهي سمحت مثلاً لإنجلترا بحماية اليهود وفرنسا بحماية الكاثوليك وروسيا بحماية الأرثوذكس، وهكذا كانت تجد الدول الأوربية غايتها في التدخل بفضل تلك الامتيازات التي منعت الدولة من الحصول على مزيد من الفرص لزيادة الرسوم الجمركية، وعندما حدث ذلك فرض على الدولة العثمانية من استخدام تلك الرسوم وتخصصيها للولايات الواقعة تحت النفوذ الأوربي المعروفة باسم مقدونيا (سلانيك، مناستر، قرصوه) والتي تتمركز في أحدها، وهي سلانيك جالية كبيرة من اليهود، ولن تتوقف الجهود الأوربية في مسعى منها للسيطرة على مالية الدولة العثمانية ولاسيما في تلك الولايات المذكورة، لكن رفض السلطان عبد الحميد وقف حائلاً أمام تحقيق ذلك.(**الحصري ، 1965 م ، 149**) . مما أدى إلى تدخل الدول الأوربية عسكريًا من خلال المظاهرات العسكرية في أزمير والدردنيل واحتلال بعض المناطق (جزيرة مدللي) مما أضطر السلطان إلى القبول بتعيين بعثة أوربية تظم ممثلين عن تلك الدول التي تملك ديون على الدولة العثمانية، ولكي تستطيع تجاوز هذه المشكلة كان لابد عليها من سداد تلك الديون، وهذا الأمر يعد في تلك الظروف مستحيلاً؛ حيث إن طريقة سدادها تستوجب الحصول على قروض جديدة من المصارف وهي في الأساس تحت سيطرة منظمات والحركة اليهودية الصهيونية التي كانت على اتفاق مع الدول الأوربية للسيطرة على مقدرات الدولة العثمانية، ومع سعي السلطان إلى منح ألمانيا امتياز الخط الحديدي الرابط بين إسطنبول والمدينة المنورة، فكان رد الدول الأوربية التحالف مع شباب تركيا الفتاة ويهود الدونمة في إحداث فوضى في أرجاء الدولة العثمانية، فالدول الأوربية وفي مقدمتها إنجلترا كانت تعي خطورة تلك الخطوة لقربها من مناطق نفوذها ومصالحها خاصة في مصر. (**حلاق ، 1980 م ، 38**) .

- **التوافق اليهودي الدولي لخلع السلطان عبد الحميد الثاني :**

وحدت الحركة الصهيونية غايتها في استمالة كل المعارضين للسلطان عبد الحميد الثاني وخاصة الموجودين في أوروبا بغية التخطيط لخلع السلطان عبد الحميد، لذلك بدأت في استمالة الأتراك الموجودين في بعض العواصم الأوربية بمساعدة يهود الدونمة للتخطيط للانقلاب على السلطان وخاصة أن الأجواء كانت مناسبة، فالسلطان لم يكن يفرض قيودًا على اليهود المقيمين داخل دولتهم، كما لا ننسي الدور الذي لعبته الحركة الماسونية التي بدأت في التغلغل داخل الدولة العثمانية ومراكز الدولة خاصة وأنها كانت محضورة في الدولة بسبب سياستها المبنية على الخديعة والسرية، وهو ما رفضه السلطان عبد الحميد الثاني كان يشك بتلك المحافل الماسونية بما يحمله من كراهية وخداع للدولة ، وقد سعت الحركة الماسونية إلى إقامة العديد من المحافل في الأستانة وأزمير مما زاد من عدد الأتراك المنظمين لها؛ لكن السلطان عبد الحميد قام عام 1894م بإغلاقها جميعها ما عدا المحافل الموجودة في سلانيك، فهي كانت تحت الرعاية الدولية .

ومع تحالف الحركة الصهيونية مع الماسونية للعمل مع بعض لتنفيذ مخططاتهم ضد الدولة العثمانية وتحقيق مشروعهم في الاستيطان اليهودي في فلسطين، وكانت اللبنة الأولى لذلك التحالف هم يهود الدونمة؛ حيث تم تأسيس

جمعية باسم (جون ترك Jeune Turque) وكان مجال عملها في سلانيك، وكذلك ولدت جمعية الاتحاد والترقي في المحفل الماسوني (ماكدونيا ريزتورا Macedonia Ristora) المؤسس من قبل اليهودي قارصوه، وقد زاد عدد المشتركين بوجود الجيش الثالث العثماني في سلانيك. (**حلاق ، 1980 م ، 43**) .

كما هو معروف فقد تشكلت جمعية الاتحاد والترقي في عام 1889م من مجموعة من طلبة المدرسة الطبية العسكرية في إسطنبول بشكل سري، كانت تهدف إلى السعي للإطاحة بحكم السلطان عبد الحميد الثاني بدعم من اليهودي الماسوني الباني (إبراهيم تيمو أو أدهم كما سمي في بعض الفترات)، وقد باشرت هذه الجمعية عملها في ما بعد في جنيف عام 1891م ثم في باريس وقد اتخذوا من الجيش غايتهم لنشر أفكارهم وتأليب الرأي العام، وقد عرف تنظيمهم الذي يعد فرعًا لتركيا الفتاة الترحيب والقبول من قبل الدول الأوربية الاستعمارية التي احتضنتهم، وفي عام 1896م عقد في فينيا مؤتمرهم الذي دعت إليه الجمعية واشترك فيه كل الأقليات التي تقيم في أرجاء الدولة العثمانية وقرروا العمل على عزل السلطان عبد الحميد؛ لكن الأمور لم تذهب بشكل مناسب بسبب انتصار السلطان في حربه مع اليونان 1897م وقدرته على إضعافهم، لذلك نقلوا نشاطهم إلى خارج الدولة العثمانية بمساعدة الدول الأوربية وأصدروا العديد من الصحف التي نقلت أخبارهم ونشاطاتهم ومعادتاهم للسلطان؛ لكن بفضل يقضة السلطان لم ينجحوا في نشاطاتهم داخل الدولة العثمانية وصولاً إلى عام 1905م؛ حيث وجدت جمعية الاتحاد والترقي فرصتها في ولايات (سلانيك، مناستر، قرصوه) من خلال الدعم الأوربي، لذلك بدأت نشاطات الجمعية في الانتشار فيما بين عامي 1902م – 1907م من خلال شخصيات أمثال مصطفي كامل، فأصبح لها فروع في مدن يافا والقدس الفلسطينية ومع وجود الفيلق الخامس للجيش العثماني هناك تمكنوا من استمالة قادته معهم في نفس الرؤية فيما بعد تم عقد مؤتمر اتحادي في باريس جرى البحث فيه عن كيفية إجبار السلطان على الاستقالة وترك السلطة وأخذت تلك الأفكار في التحقق من خلال التمرد الذي قام به الجيش الثالث في مقدونيا والولايات الثلاثة والتقدم إلى العاصمة لتحقيق تلك الغاية مع انضمام مصطفي كامل وأنور باشا وغيرهم، وأمام هذا الوضع رضخ السلطان الى المهادنة خوفا من وقوع مذابح ، فقبل بعودة الدستور ومجلس المبعوثين والقيام بالانتخابات في الولايات العثمانية.

- **خلع السلطان عبد الحميد الثاني :**

مع تزايد النفوذ اليهودي في أوساط السلطات العثمانية من خلال تحالفهم مع الاتحاديين وصلت الأمور إلى منحى خطير من خلال تحرك الجيش كما ذكرنا إلى العاصمة ومحاصرتها وأمام عدم رغبة السلطان في مواجهة جيشه وأمام الضغوطات التي أدت إلى الإصلاحات التي ذكرت ولم تكف رغباتهم؛ لأنهم يسعون إلى تنحية السلطان عبد الحميد من المشهد، فلم يجدوا من وسيلة إلا الاستعانة بمفتي الإسلام ، فاصدر فتوي السلطان يوم الثلاثاء 24 أبريل 1909م وتم تشكيل وفد ضم كل من:

- عارف حكمت باشا رئيس الوفد .
- أسعد طوتباني باشا عضوًا .

- غالب باشا عضوًا .
- وارام أفندي الأرمني عضوًا .
- قارصوه اليهودي عضوًا .

للذهاب إلى السلطان في قصر يلدز لإبلاغ السلطان بخلعه من الحكم وقد تساءل السلطان عبد الحميد عن الداعي من وجود اليهودي قارصوه ضمن الوفد، فهو يوضح ما وصلت إليه الأمور من تزايد النفوذ الصهيوني اليهودي، فكان قد طرد من ذات القصر عندما حاول التأثير على السلطان للحصول على فرصة لليهود في استيطان فلسطين؛ بل إنه أتهم بالتجسس وتم العفو عنه من قبل السلطان عبد الحميد الثاني، ومن مبدأ النكاية لدى الاتحاديين تم سجن السلطان وعائلته في سلانيك وتلك إشارة أخرى توضح المغزى، فهي مركز اليهود الدونمة الذين نجحوا في إنهاء هذه المرحلة من تاريخ الدولة العثمانية .

- **الخاتمة :**

المتابع للأحداث يعلم بأن السلطان عبد الحميد الثاني تولى مقاليد الحكم في الدولة العثمانية وهي تمر بأشد الظروف المحيطة بها في ظل تنامي أطماع الدول الاستعمارية وما تعانيه من فساد وتدني في الخدمات وإفلاس الدولة وتراكم المديونية لكنه سعى بكل ما يستطيع من جهد لتغيير ذلك المناخ السائد بالعمل على إجراء الإصلاحات المطلوبة منه للنهوض بالدولة التي تمر بالظروف البالغة القسوة فمنعها من السقوط ونجح في تأخير ذلك السقوط مدة 30 عاما .

نحن نعلم أن الدول الأوروبية سعت بكل قوتها إلى انتهاج أسلوب الاعتماد على الأقليات الموجودة داخل كيان الدولة العثمانية وبشكل خاص غير المسلمة منها لإشاعة الفتن والاضطرابات ومن ثم اتخاذ ذلك مبررا للتدخل بحجة حماية تلك الأقليات غير القادرة على حماية أنفسهم، والهدف الحقيقي ليس حمايتهم ، إنما جعلهم وسيلة، فهم كانوا يعيشون آمنين على عقائدهم وأموالهم وديارهم ومنذ فترة طويلة من الزمن؛ لكن الهدف الحقيقي هو جعلهم وسيلة لاحتلال دول الإسلام وتمزيقها .

مساعي السلطان عبد الحميد الثاني وسط كل تلك الأحداث كان مليئًا بالشجاعة والصلابة، فقد استطاع طوال 13 سنة وهي فترة حكمه منذ انعقاد المؤتمر اليهودي الأول في بازل السويسرية عام 1897م وإلى عزله عام 1909م، من أن يتصدى إلى كل المؤامرات والدسائس التي كانت تحاك ضده من قبل اليهود والحركة الصهيونية بغية تهويد القدس في وقت ازدادت الهجمة الاستعمارية الأوربية على البلاد العربية والإسلامية .

رفض السلطان وتصديه الباسل لكل تلك المشاريع الصهيونية دعاها إلى تأسيس الجمعيات اليهودية المساندة لهم في كل العالم بغية الحصول على دعمهم ضد السلطان عبد الحميد الثاني، فبلغت أعدادها 783 جمعية في أوروبا وحدها، وفي مصر جمعيتين، في حين كان هناك 50 جمعية تنشط في أمريكا ، ولم يجد السلطان من بد لمواجهة تلك

الهجمة المتصاعدة من الاستعانة والدعوة إلى إنشاء الجامعة الإسلامية بهدف استقطاب العالم الإسلامي والعربي للوقوف معه ضد الزحف الصليبي الاستعماري الصهيوني .

وظل الموقف العثماني متمثلاً في السلطان والحكومة الرافض لاستيطان اليهود وهجرتهم إلى فلسطين صامدًا ومعروفًا؛ لكن للأسف وجدت الدول الاستعمارية والصهيونية غايتها في بعض الموظفين الأتراك ضعاف النفوس الذين تعاونوا معهم على تنفيذ مخططاتهم نظير ما يتقاضونه من رشوة وما يقدم لهم من هدايا مجزية، فهذه الإدارة المحلية ممثلة في بعض موظفيها عديمي الضمير كانت تتحايل على القانون وتتعاون مع القناصل الأجانب والمهاجرين اليهود لتسهيل دخولهم إلى فلسطين دون تسجيل أسمائهم على اللائحة الخاصة بالزوار، وهكذا ظلت الهجرة مستمرة عن طريق هؤلاء الموظفين المرتشين، كما أن لنظام الحماية دورًا مهمًا، فقد تمتعت الدول الأوربية به ومن خلاله زاد تدخلها في شؤون الدولة خاصة بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني الذي كانت لمواقفه الصلبة ضد مخططات الصهيونية، فاصبح مؤكدًا لديهم صعوبة تحقيق شيء في ظل حكم السلطان عبد الحميد، فما دام هو موجود، فلا نجاح للمشروع الصهيوني؛ لذلك سعوا إلى تقديم المعونة إلى (تركيا الفتاة) لخلع السلطان، وهذا ما حدث، ففتحت أمامهم بوصول الاتحاديين المجال للنشاط الصهيوني في كل المستويات .

- **قائمة المراجع :**

- الخولي ، حسن صبري .(1973) ، *سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين* مجلد 1 ، القاهرة : دار المعارف .
- الريس ، رياض نجيب .(1983) . *جواسيس العرب* ، مجلة المستقبل ، السنة الرابعة ، العدد 337 ، بتاريخ 6 اغسطس 1983 م .
- الغوري ، أميل .(1955) ، *اغتيال فلسطين* ، ط 1 ، القاهرة : دار النيل .
- اللبدي ، محمود .(1982) ، *المنطلقات الاساسية في الفكر الأعلام الصهيوني* ، ط 1 ، بيروت : منشورات فلسطين المحتلة .
- المسيري ، عبد الوهاب .(1975)، *اليهودية والصهيونية وإسرائيل* ، ط 1 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- النتشه ، رفيق شاكر .(1991)، *عبد الحميد وفلسطين* ، ط 2 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- انطونيوس ، جورج . (1966) ، *يقضة العرب القومية* ، ترجمة نصر الدين الاسد ، احسان عباس ، بيروت : دار العلم للملايين .
- توما ، اميل .(1973)، *جذور القضية الفلسطينية* ، بيروت : مركز أبحاث .
- جريس ، صبري .(1981)، *تاريخ الصهيونية* ، (الجزء الاول) ، 1862 – 1917 م ، بيروت : مركز الابحاث

- جونسن، ج . هـ .(1973) ، *الصهيونية وإسرائيل واسيا* ، بيروت : مركز أبحاث .
- حلاق، حسان على .(1980) ، *موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية* (1897 م – 1909 م) ، ط2 بيروت : الدار الجامعية .
- رزوق، أسعد .(1973) ، *إسرائيل الكبرى* ، ط 3 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- رمزورا ، أ . ارنست .(1960)، *تركيا الفتاة وثورة 1919* م ، ترجمة د . صالح العلي ، بيروت : دار الحياة .
- عبد الحميد ، السلطان .(1977) ، *مذكراتي السياسية* ، بيروت : مؤسسة الرسالة .
- عبد الحميد ، محمد حرب .(1978) ، *مذكرات السلطان عبد الحميد* ، ط1 ، القاهرة : دار الانصار .
- عبد الله ، اسماعيل صبري .(1980)، *في مواجهة إسرائيل* ، ط 2 ، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر .
- قاسمية ، خيرية .(1973) ، النشاط الصهيوني وصداه (1908 م – 1918 م)، بيروت : مركز الأبحاث.
- ليلينتال ، الفريد .(1957) ، هكذا تصنع الشرق الأوسط ، بيروت : دار العلم للملايين .
- ماري ، ملز باتريك .(1986) ، *صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي*، بيروت : مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر .
- محمد ، جمال عبد الهادي ، رفعت . وفاء محمد ، لبن . على احمد .(1995) ، *أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية* ، ط 1 ، المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع .
- مصطفي ، احمد عبد الرحيم .(1982). *في أصول التاريخ العثماني* ، ط1 ، القاهرة : دار الشروق .
- هاسلب، جون .(1974) ، *السلطان الاحمر (عبد الحميد)* ، تعريب فيليب عطاالله ، بيروت : دار الودائع الجديدة .
- ياغي ،احمد اسماعيل .(1996) ، *الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث* ، ط 1 ، الرياض : مكتبة العبيكات .